كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Bank of England and its Role in Financing International Conflicts 1694 – 1865

D. Sami Saleh Mohammed
Doctor. Driss Nams Daham

A B S T R A C T

The Bank of England is one of the oldest financial institutions in the world. The idea of its creation came in the late 17th century, which was the beginning of major global events, which included increasing colonialism in European countries, especially Britain, which began to turn from its traditional pattern of agriculture and trade to the industry that needs Large capital and outlets to market their products. This expansionist trend was also accompanied by long and bloody international conflicts that required more financial support, which until then had been difficult to obtain.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

***Keywords*:**
Bank of England and the Crimean War (1853-1856)
The Role of the Bank of England in the American Civil War 1861-1865.
Bank of England and the French Revolution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

بنك انكلترا ودوره في تمويل الصراعات الدولية 1694 – 1865

أ.م.د. سامي صالح محمد
الدكتور. إدريس نامس دحام

الخلاصة

يعد بنك انكلترا من اعرق المؤسسات المالية في العالم فقد جاءت فكرة انشائه في اواخر القرن السابع عشر والذي كان بداية لأحداث عالمية كبيرة تمثلت بزيادة النزعة الاستعمارية لدى الدول الاوربية ولاسيما بريطانيا، التي بدأت تتحول من نمطها التقليدي الذي يعتمد على الزراعة والتجارة الى الصناعة التي تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة ومنافذ لتسويق منتجاتها، كما رافقت نزعة التوسع تلك نزاعات دولية دامية وطويلة تطلبت ديمومتها المزيد من الدعم المالي الذي كان حتى تلك المدة امرا يصعب الحصول عليه .

على الرغم من ان مسالة تأسيس بنك انكلترا كانت بسبب الخسارة التي تعرض لها الاسطول البريطاني داخل القنال

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

الانكليزي الامر الذي تطلب بناء اسطول جديد يقوم بمهمة الدفاع عن الجزر البريطانية، ولأجل إكمال بناء هذا الاسطول كان لابد من توفر المال اللازم لعملية البناء تلك، وبسبب عدم قدرة الحكومة البريطانية آنذاك على تمويل هذا المشروع اقترح أحد المصـــرفيين الاســكتلنديين وهو (ويليام باترسون) William Paterson تأســـيس بنك يتم تمويله من خلال القطـــــــــاع الخاص وتكون ملكيته لذلك القطاع، وبدعم من وزير الخزانة آنذاك (تشارلز مونتاكو) Charles Montacoتم إصدار مرســـوم بتأسـيس بنك انكلترا عام 1694 وقعه الملك ويليام الثالث .

وبعد صدور مرسوم التأسيس قام البنك بسلسلة من الاجراءات المالية تمثلت بإصداره أوراق نقدية تجاوزت المليون جنيه إسترليني، وعلى أثر ذلك تدفقت اعداد كبيرة من المشتركين اسهمت في رفد مالية البنك ورفع رصيده المالي مما مكنه من القيام بنشاطات مالية مهمة كان بدايتها اقراض الحكومة البريطانية ابان مشاركتها في حرب الوراثة الاسبانية 1701 – 1714 ، واستمر نشاط البنك بالتزايد حتى شكل دعامة مهمة من دعائم الاقتصاد البريطاني وهذا مابدا واضحا حين اندلعت حروب الثورة الفرنسية التي وقع على عاتق بريطانيا جزء كبير منها .

ومن الجدير بالذكر ان بنك انكلترا لم تقتصر نشاطاته على الجانب العسكري بل امتدت الى جميع المرافق الاقتصادية لتشمل إدارة الأوراق المالية والديون الوطنية واستلام الايرادات ودفع رسوم المشاريع وتصفية النفقات العامة للدولة وغيرها، الأمر الذي مكنه اخيرا من ان يصبح محركا للأحداث العالمية ولاسيما العسكرية منها، وهذا ما ركز عليه موضوع بحثنا فقد استطاع من خلال ذلك تجاوز الحدود الوطنية ليسهم في دعم نزاعات دولية مثل: حرب القرم، والحرب الأهلية الأمريكية .

مرحلة التأسيس:

تأسس بنك انكلترا عام 1694, بموجب مرسوم وقعه الملك ويليام الثالث (1672 – 1702)[i] والملكة ماري الثانية (1689- 1693) في 27 تموز/ يوليو 1694, وقد أقترح تأسيس هذا البنك المصـــرفي الاســكتلندي (ويليام باترسون) William Paterson وتولى تنفيذ هذا المقترح وزير الخزانة (تشارلز مونتاكو)Charles Montaco ، ويعد البنك من المؤســـسات المالية الخاصـة المملوكة للمســـــاهمين، واســـتمرت تبعيته للقطاع الخاص حتى عام 1946[ii] وقد كان المقر الرئيس للبنك في شارع تريدنيدل بمدينة لندن[iii]

وكان من اهم أسباب تأسـيـس هذا البنك هــو الهزيمة التي تعرضت لها بريطانيا امام فرنســا في المعركة البحرية (بيتشي هيد) peachy head [iv] في 10 تموز/ يوليو عام 1690 داخل القنال الانكليزي, وقد أصبحت تلك المعركة حافزاً لبريطانيا من أجل بناء قــوتها البحرية, إلا أن عدم توافر المال اللازم لعملية البناء والتي كانت تقدر بنحو(1,200) مليون ومئتي الف جنيه إسترليني دفع المسؤولين الى إصدار قرار بإنشاء بنك انكلترا, وقد اصدر ذلك البنك بعد تأسيسه أوراق نقدية بقيمة (1,200) مليون ومئتي الف جنيه إسترليني[v].

ارتفعت قيمة رأس مال البنك بصورة كبيرة لتصل الى نحو (14,553) مليون جنيه إسترليني بسبب أعداد المشتركين التي بلغت في عام التأسيس وحدها اكثر من الف مشترك وتراوحت مبالغ الاشتراك ما بين ستة الاف الى مئة جنيه إسترليني بحسب كتاب دليل المشتركين الصادر من البنك[vi]، فضلاً عن الإقبال الشديد على شراء الأوراق المالية للبنك, ويختلف نظام البنك عن بقية شركات الصيرفة الاخرى من حيث امتلاكه للامتيازات, فهو يحتوي على إدارة للأوراق المالية والديون الوطنية, كما انه يعمل على إدارة مالية الحكومة مثل استلام الايرادات ودفع رسوم المشاريع وتصفية النفقات العامة للحكومة, وتتألف إدارة البنك من الحاكم ونائب الحاكم وعدد من المدراء الذين ينتخبون من بين أربع وعشرون عضواً للمدة مابين20 آذار/ مارس إلى 25 نيسان/ابريل من كل عام, ويكون للحاكم (4) آلاف سهم ونائبه (3) آلاف سهم ولكل مدير الفي سهم من اسهم رأس مال البنك, ويكون عدد مدراء المؤسسة (13), منهم الحاكم ونائب الحاكم, وهم يشكلون الإدارة التي تقع على عاتقها تعيين وكلاء وموظفي الخدمة, فضلاً عن تحديد قيمة الرواتب التي تدفع لهم, بموجب النظام الاساسي للبنك الذي صدر بعد اعلان تأسيسه, وكانت الفقرة العشرون من المادة السادسة منه قد نصت على "أن لا يجوز التعامل مع البضائع او الاواني ماعدا السبائك الذهبية أو شراء الأراضي التابعة للتاج أو اقراض اصحاب الجلالة وورثتهم أي مبلغ من المال"[vii] .

تعرض البنك الى ازمة مالية عام 1696، إذ لم يستطيع دفع فوائد الايداعات الا ان إدارة البنك وبمساعدة الحكومة استطاعت ان تتجاوز تلك الازمة, وبفضل تلك المساعدة ارتفع رأس مال البنك عام 1708 الى اكثر من (1,712,201) مليون جنيه إسترليني, فاستطاعت الإدارة خلال تلك المدة من سداد والغاء الديون البالغة نحو (1,775,028) مليون جنيه إسترليني مع نسبة 4% وهي الفائدة المترتبة عليها, وعلى اثر ذلك ازدادت ثقة القطاع العام بالبنك الامر الذي انعكس في زيادة الديون المقدمة لهذا القطاع الى (3,375,028) ملايين جنيه إسترليني وبنسبة فائدة 6%، وفي العام نفسه صدر القانون الجديد للبنك والذي نص على ان" لا يكون مشروعاً لأية هيئة سياسية حالية ومستقبلية", ووجه الدعوة الى الاقتراض من البنك وبدون فائدة اذا تم تسديد القرض خلال مدة تقل عن ستة اشهر من تاريخ الاقتراض, ومن الجدير بالذكر انه تم تعديل قوانين البنك في السنوات (1696، 1705، 1708، 1733، 1800) والتعديل الاخير كان عام (1833) وكانت التعديلات تصدر في الاول من آب من كل عام [viii].

بنك انكلترا وحرب الوراثة الاسبانية (1701-1714):

شهد الوضع الاقتصادي في بريطانيا نهاية عام (1699) تطوراً ملحوظاً, ففي بداية عام (1700) ارتفعت قيمة الأوراق المالية للبنك الى نحو (117) مليون جنيه إسترليني ثم إلى 148 مليون جنيه إسترليني في منتصف آذار/ مارس من العام نفسه, وفضلاً عن ذلك فإن موسم الحصاد خلال تلك المدة كان جيداً للغاية, وشهدت الصناعة والتجارة توسعاً سريعاً أدى إلى ارتفاع اسهم شركة الهند الشرقية الانكليزية بفضل عائداتها من الجمارك، إذ بلغت خلال المدة ما بين عامي (1700-1714) الى نحو (1,352,764) مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون الف وسبعمائة وأربع وستون جنيه إسترليني[ix].

على الرغم من الازدهار الاقتصادي في البلاد فأن تلك المدة لم تخلو من بعض المشاكل الاقتصادية, فقد انخفض سعر الفائدة في بنك انكلترا بسبب قيام احدى اكبر العوائل الثرية آنذاك وهي عائلة دانكامب (Duncobe) باقراض الحكومة مبلغ(4) ملايين جنيه إسترليني بنسبة فائدة 5% مقابل منحها امتيازات واسعة لمدة سنتين, ثم الحصول على قرض آخر بنسبة فائدة 7%, وقد اسهمت تلك العملية في تراجع أسهم البنك الى نحو (12) جنيه إسترليني للسهم الواحد, فضلاً عن وجود سبب آخر لتلك المشاكل وهو إعلان وفاة ملك اسبانيا شارل الثاني[x] في تشرين الثاني عام 1700, فقد كان نبأ وفاته تهديداً حقيقياً للسلام في اوربا بصورة عامة [xi].

لم يترك شارل الثاني وريثاً للعرش من اسرة الهابسبورج لذلك فقد ورث عرش اسبانيا حفيد اخته ماريا تريسا وهو في الوقت نفسه حفيدة لويس الرابع ملك فرنسا بناءاً على وصية الملك شارل الثاني, ومما زاد الامر سوءً هو اعتراف لويس الرابع عشر بحقوق فيليب انجو بوراثة عرش اسبانيا الامر الذي اثار الدول الاوربية فأعلنت بريطانيا الحرب على اسبانيا في آذار عام 1720 ثم تلتها هولندا, واستمرت الحرب لمدة عشر سنوات انتهت بتوقيع صلح اوترخت عام 1712[xii].

على الرغم من ان البنك كان يدعم الخلافات بين التيارات البروتستانتية المتعددة, ويبدو ان تلك السياسة جزء من نشاط البنك المالي من أجل إستدامة مصادر تمويله . ففي مقابل ذلك زود الحكومة البريطانية بالوسائل اللازمة لغرض الاستمرار بمجهودها الحربي, واستطاع من خلال تلك المساندة الحصول على امتيازات جديدة, وتجديد الامتيازات القديمة, وقد بلغ مجموع ما أنفقته الحكومة البريطانية على تلك الحرب للمدة ما بين عامي 1702-1712 (50,684,956) مليون جنيه منها نحو (21,483,098) مليون جنيه إسترليني ديونها التي استلفتها من بنك انكلترا[xiii].

استمر بنك انكلترا بتمويل الحكومة البريطانية كما اتينا على ذكره, إلا ان عمليات التمويل تلك لم تخلو من الصعوبات, ولاسيما ان بنك انكلترا كان حديث التأسيس, فحتى عام (1707م) لم يكن البنك يعاني من أي مشكلة, الا ان انتشار خبر تأهب فرنسا لغزو بريطانيا اشاع حالة من الذعر انعكست على تعاملات البنك التجارية, فضلاً عن منافسة عائلة (دانكامب) فقد انخفضت قيمة الاسهم بنسبة (14-15%) ونظراً لأهمية البنك لدى الحكومة البريطانية فقد قام عدد من الدوقات ولاسيما (جون تشرشل) john Churchill دوق مارل بورو, (وجون هوليز) john holles دوق نيوكاسل, و(تشارلز سيمور) Charles Seymour, وعدد من النبلاء والتجار بدفع مبالغ كبيرة للبنك بلغت اكثر من (500) الف جنيه إسترليني فيما دفعت الملكة آن (1702-1714) مبلغ (100) الف جنيه إسترليني فضلاً عن إصدارها سندات لمدة ستة اشهر بفائدة نسبتها 6% فاستطاع البنك من خلال ذلك استئناف نشاطه واحكام سيطرته على السوق المالية[xiv]. ولم تشكل تلك الارقام أهمية كبيرة الا انها كانت تعد بمثابة دعم لاستمرارية عمل البنك , ولاسيما عندما تكون المساهمات من اعلى المسؤولين في الدولة آنذاك .

تواصلت المصاعب المالية التي واجهتها الحكومة البريطانية, بسبب عدم كفاية مبالغ الضرائب والتي لا تكفي الا لتغطية نصف نفقات الحرب, فاتجهت الوزارة مرة اخرى الى بنك انكلترا من أجل الحصول على قروض جديدة مقابل استمرار الامتيازات الممنوحة للبنك, الا ان هذا القرار واجه معارضة كبيرة من قبل اعضاء البرلمان المعارضون لإنشاء البنك وعّدوا ان وجوده ولدّ المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة, لذلك فقد تم تقديم عدة مقترحات من قبل الاعضاء المعارضين منها إلغاء البنك وزيادة الضرائب, وتعديل الضرائب المفروضة على الخمور وجعلها وفقاً للنوعية وليس للكمية[xv].

لم تستجب الحكومة البريطانية لتلك المقترحات التي دعت الى الغاء البنك ووضعت بنود اتفاق جديدة مع البنك وقد تضمن الاتفاق البنود الآتية[xvi]:

1- تخفيف الفائدة على رأس المال الاصلي البالغ (1,200) مليون جنيه إسترليني من 8% الى 6% مع تحمل البنك تغطية نفقات العاصمة التي تبلغ (4) آلاف جنيه .

2- يقدم البنك قرض جديد للحكومة بمبلغ (400) الف جنيه وبنسبة فائدة 6%.

3- تقوم الحكومة بتعميم سندات تسمى (امن وواجبات المنازل) ويضعها البنك تحت التداول بقيمة (1,775,027) مليون وسبعمائة وخمس وسبعون الف وسبعمائة وعشرون جنيه إسترليني وبنسبة فائدة 6%, نسبة 3% منها للبنك و 3% الاخرى للعاصمة.

وفي مقابل تلك التنازلات استطاع البنك الحصول على عدة امتيازات اهمها[xvii]:

1- استمرار الامتيازات الممنوحة له واعتباراً من 1 آب 1711.

2- منحه الاذن بمضاعفة رأس ماله الحالي الى (2,201,171) مليون جنيه إسترليني, وإصدار اسهم جديدة تباع بمبلغ(100) جنيه إسترليني للسهم الواحد, في حين يصدر مكتب الرقابة الداخلية أسهماً قيمة الواحد منها (115) جنيه إسترليني للسهم الواحد . ولعل من الاسباب التي دفعت الحكومة الى التمسك بوجود البنك هي العجز الحكومي عن توفير الايرادات الازمة لتغطية نفقاتها , ولاسيما خلال تلك المدة التي شهدت اوضاعا مضطربة تمثلت بكثرة الحروب على صعيد القارة الاوربية .

شكلت تلك الامتيازات التي استطاع البنك الحصول عليها مكسباً كبيراً، ولاسيما بعد مضاعفة رأس المال, فقد استطاع وكلاء البنك في ولاية اندرسون الواقعة ضمن مستعمرات بريطانيا في امريكا الشمالية من اكتتاب اكثر من مليون جنيه في يوم 22 شباط 1709 وذلك بين الساعة التاسعة صباحاً ومنتصف النهار, واستمر توافد اعداد كبيرة لغرض الاكتتاب فأرتفع رأس مال البنك خلال تلك المدة الى نحو (6,577,370) ملايين جنيه إسترليني[xviii].

استمر البنك بتقديمه القروض للحكومة البريطانية بموجب الاتفاقات التي عقدت بين الطرفين, وكان آخر قرض قدمه البنك للحكومة عام 1713 وهو العام الأخير للحرب, فقد استمرت امتيازات البنك بسبب تلك القروض حتى عام 1734[xix].

2- بنك انكلترا والثورة الفرنسية :-

قبل عشرين عاماً على قيام الثورة الفرنسية كانت بريطانيا لا تزال دولة زراعية وتجارية, اذ يعمل غالبية سكانها في الزراعة التي تعد واحدة من ابرز مقومات الاقتصاد في البلاد, بينما كانت الصناعة بدأت تشهد ازدهاراً ولاسيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر, وعلى الرغم من ان الصناعة كانت تنمو بصورة متسارعة الا ان عدم تركيز رؤوس الأموال, فضلاً عن عدم وجود ايدي عاملة كثيرة في هذا المجال, افقد الكثير من الحرفيين العمل في قراهم, وعلى اية حال فأن النظام الاقتصادي السائد آنذاك كان متربحاً من الزراعة والصناعة[xx].

اندلعت الثورة الفرنسية في 14 تموز/يوليو 1789 حين اقتحم الثوار حصن الباستيل وبعد تلك الحادثة تسارعت الأحداث بصورة كبيرة وأعلن عن بداية النظام الجمهوري في فرنسا والغاء الملكية خلال المرحلة الثانية من الثورة والتي تمتد للمدة ما بين (آب 1792وتموز 1794).

كانت السياسة المالية للحكومة البريطانية سليمة جداً حين اندلعت الثورة الفرنسية فقد استطاعت خلال المدة ما بين 1786-1793 خفض الدين الوطني الى ما يقرب من (10,250) عشرة مليون ومئتين وخمسون الف جنيه إسترليني, فقد كانت سياسة (ويليام بيت)[xxi] William pitt تتبع سياسة النأي بالنفس عن احداث الثورة اذ لم تكن له أي نية للتدخل في الصراع وفعل كل ما بوسعه لتجنبه, الا انه وبعد العاشر من آب 1789 وصلت اخبار مقتل الملك لويس السادس عشر, الامر الذي أثار الشارع البريطاني فضلاً عن اعضاء الحكومة, وفي 23 كانون الثاني/يناير 1790 أمرت وزارة الخارجية البريطانية السفير الفرنسي بمغادرة البلاد واعلنت الحرب ضد فرنسا[xxii] .

لم تكن بريطانيا بمعزل عن التأثيرات التي تركتها الثورة الفرنسية على الساحة الاوربية, فقد كانت من اكثر الدول الاوربية تأثراً بمبادئ الثورة كونها تهدد مصالحها الاستعمارية في العالم, ففي المدة ما بين (1793-1815) دخلت بريطانيا في صراع مرير مع فرنسا كلفها نحو (40) مليون جنيه إسترليني سنوياً, وبلغ اجمالي ما أنفقته بريطانيا خلال تلك المدة الى اكثر من (830) مليون جنيه إسترليني, وارتفع الدين القومي من (247) مئتان وسبع وأربعون مليون جنيه قبل الثورة الى (861) مليون جنيه حتى عام 1815, وتحمل دافعي الضرائب عبئاً اضافياً بنحو(70) سبعون مليون جنيه سنوياً, وقد انعكس حجم الانفاق على الصناعة والتجارة في بريطانيا من خلال قيام بنك انكلترا بتعليق مدفوعاته لهذين القطاعين, وفضلاً عن ذلك تأثرت ايضاً بأغلاق الفرنسيين اسواق القارة الاوربية وامريكا الجنوبية بوجه التجارة من خلال الحصار القاري الذي اعلنته فرنسا على طرق الملاحة البريطانية[xxiii].

يبدو ان الحكومة البريطانية لم تكن تعلم بالمدة التي تستغرقها حروب الثورة الفرنسية فحتى عام 1793 لم يرتفع الدين الوطني الذي ظل ما بين (10-11) مليون جنيه إسترليني, وهذا يعود بطبيعة الحال الى كفاءة الإدارة المالية, الا انه ومع اشتداد المعارك ولا سيما حين دخلت القوات الفرنسية مدينة طولون الواقعة جنوب فرنسا والتي استولت عليها القوات البريطانية, برزت الحاجة الى مزيد من الدعم المالي لجهود الحكومة الحربية، فقامت الحكومة البريطانية في شباط من عام 1793 بطلب قرض من بنك انكلترا يبلغ نحو(6,250) ملايين جنيه إسترليني وبنسبة فائدة 4% تستقطع من المبلغ الكلي فيكون المبلغ الحقيقي ما يقارب من (4,500) ملايين جنيه إسترليني وفي 5 شباط عام 1794 طبت الحكومة البريطانية قرضاً آخر بمبلغ (11) مليون جنيه إسترليني وبنسبة فائدة 4% اضيف اليه مبلغ (1,907) مليون جنيه إسترليني لحساب البحرية وبالفائدة نفسها فكان المبلغ الحقيقي مع اضافة مبلغ الفائدة (13,750) مليون جنيه إسترليني, وبحلول عام 1795 ارتفعت مبالغ الديون التي قدمها البنك الى ما يقارب من (55,537) مليون جنيه إسترليني وبنفس نسبة الفائدة السابقة , وارتفعت في العام التالي إلى نحو (56,945) مليون جنيه إسترليني[xxiv].

ازدادت قروض الحكومة البريطانية مع اتساع رقعة حروب الثورة الفرنسية , ومع ازدياد تلك القروض أعلن بنك انكلترا عن تعليق مدفوعاته النقدية مع بداية شباط من عام 1797[xxv], ويعود سبب زيادة تلك القروض بشكل رئيس الى عدم فرض ضرائب جديدة من قبل الحكومة, إذ بلغت قيمة الضرائب للمدة من (1793-1797) (70) مليون حنيه إسترليني, أي ان معدل الضرائب بلغ (17,500) مليون ف جنيه إسترليني سنوياً[xxvi]. ويبدو ان المبالغ التي كانت تأتي عن طريق الضرائب لا تكفي لتمويل المجهود الحربي, وهنا لا بد ان نشير الى ان تلك المبالغ لم تستعمل فقط للعمليات العسكرية وانما كانت تستخدم ايضاً لدفع رواتب العاملين في القطاعات الحكومية كافة.

اما بالنسبة لبنك انكلترا والذي علق جميع مدفوعاته فيبدو ان سبب ذلك يعود الى ان البنك كان يرغب بزيادة نسبة الفائدة على القروض التي يقدمها للحكومة, وهذا ما دلت عليه البيانات الخاصة بأرقام المبالغ التي قدمها البنك للحكومة, ولا سيما في عام 1797 حين اقترضت الحكومة مبلغ (28,275) مليون جنيه إسترليني، إذ بلغت نسبة الفائدة عن هذا القرض نحو 15%, وقد استمرت الحكومة بالاقتراض من البنك المذكور ووصلت المبالغ التي تم اقتراضها من المدين ما بين (1793-1801) ما يقارب (314,495) مليون جنيه إسترليني[xxvii].

أيقنت الحكومة البريطانية بان استمرارها بالاقتراض بتلك الطريقة سوف يؤدي الى المزيد من الازمات الاقتصادية, فاتجهت بعد عام 1801 نحو زيادة الضرائب, والحد من الاقتراض من المصارف, ففي عام 1803 بلغت عائدات الضرائب (38,600) مليون جنيه إسترليني, وارتفعت عام 1805 الى (50,900) مليون جنيه إسترليني, وحين رفعت الحكومة نسبة الضرائب الى 10% ارتفعت وارداتها من الضرائب الى نحو (59,300) مليون جنيه عام 1806, وحتى عام 1816وصلت قيمة الضرائب الى (70) مليون جنيه إسترليني[xxviii].

لم تكن مسألة فرض الضرائب غائبة عن اذهان المسؤولين البريطانيين في تلك المرحلة, الا ان الغاية من الاقتراض كان يهدف الى التخفيف عن كاهل المواطن البريطاني كما يقول المؤرخ البريطاني (اف-دبليو-هيرست) في كتابه (السياسة الاقتصادية في الحرب) (Political economy of war)[xxix], إلا أن الأعباء التي تحملتها الحكومة من جراء تلك الديون، ولاسيما رفع نسبة الفائدة من قبل بنك انكلترا دفع الحكومة البريطانية الى فرض الضرائب, ولاسيما خلال مدة

الحروب النابليونية التي وقع جزء كبير منها على عاتق بريطانيا بسبب تهديد فرنسا لمصالحها الاقتصادية.

2- بنك انكلترا وحرب القرم (1853-1856):-

اندلعت حرب القرم في 3 تموز/ يوليو 1853 بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية, حين قامت الأخيرة باحتلال رومانيا, وحاولت فرنسا التوسط لأنهاء النزاع الا ان القيصر الروسي رفض تلك الوساطة, وعلى اثر ذلك اقترحت فرنسا على بريطانيا اتفاقاً يتضمن موقفاً واضحاً ضد الاطماع الروسية في البلقان فوافقت بريطانيا على هذا العرض وتم عقد معاهدة استانبول في 12 آذار 1852 بين الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا, وبموجب تلك المعاهدة أعلنت الدولتان الحرب ضد روسيا في 27 آذار/مارس من العام نفسه[xxx].

حين أعلنت بريطانيا الحرب على روسيا لم تكن علاقة الحكومة البريطانية جيدة مع بنك انكلترا, فقد كانت حكومة (ايرل ابردين)[xxxi] على خلاف مع بنك انكلترا بسبب معدلات النمو الكبيرة التي حققها البنك, الا ان الحكومة البريطانية ادركت بعد اعلانها الحرب انها ستضطر الى الاقتراض من بنك انكلترا, لذلك فإنها ابقت على قنوات اتصال مع البنك من خلال الابقاء على قانون الاقتراض الذي تم اعتماده في عهد الملك جورج الثالث (1738-1820) اذ وضعت الحكومة البريطانية من خلاله قوانين وانظمة تحدد الطريقة التي يتم من خلالها الاقتراض من البنك, وكان من ابرز فوائد هذا النظام هو التخفيف من مشاكل التدفق النقدي, التي كانت تتطلب في السابق موافقة البرلمان[xxxii].

كان على بريطانيا تسوية مشاكلها المالية عند بداية الحرب, وهذا ما قام به (ويليام غلادستون)[xxxiii] وزير الخزانة آنذاك فقد كانت أرصدة وزارة الخزانة خاوية بسبب فشل بيع السندات الحكومية, فضلاً عن استخدام الكثير من الأموال في شراء السفن واعداد الجيش استعداداً للحرب, ففي 6آذار/ مارس 1854 تم سحب كل رصيد الذهب من البنك الحكومي، وكانت تلك الخطوة بنظر غلادستون صحيحة لأنها لا تدفع الحكومة الى الاقتراض من المصارف, لأن خوض حرب خارجية من شأنه ان يستنزف الذهب من المصارف, كذلك قام بوقف امدادات الذهب وإصدار أوراق مالية حكومية[xxxiv], الا ان آراء غلادستون سرعان ما اثبتت فشلها ففي نيسان/ابريل 1854 أعترف بفشلة امام البرلمان, وفي مقابل ذلك مارست الحكومة ضغوطاً كبيرة على بنك لندن الذي اضطر الى رفع سعر الخصم(أي سعر الفائدة التي يقرض بها بنك لندن البنوك التجارية الاخرى) في 5 آيار/مايو 1854 الى 5% وخفض سعر (الكنسول)[xxxv] Consol إلى نسبة 87%[xxxvi] .

رفع البنك لسعر الفائدة وبدأ المصرفيون يشعرون بالتأثيرات المقلقة للحرب على الاقتصاد بصورة عامة, ولاسيما ان اخبار الحرب والخسائر الناجمة عنها بدأت تصل الى عامة الناس, وان الحاجة للتمويل أصبحت ضرورية لتحقيق النصر, واستطاعت الحكومة البريطانية الحصول على قروض من البنك بنسبة فائدة 5,3%, فضلاً عن ان البنك فرض رسوماً على القروض المستحقة, وفي النصف الاول من عام 1854 قام غلادستون بمخاطبة البنك من دون الرجوع الى البرلمان للحصول على قروض جديدة على الرغم من وجود استحقاق على الحكومة بلغ حتى نيسان/ابريل 1854 (6,450) ملايين جنيه إسترليني, وقد عد البرلمان هذا الطلب تجاوزاً على القانون وهدد بأخذ رأي القانونيين في القصر الملكي, الا ان قانونيي التاج وقفوا الى جانب غلادستون في تلك القضية[xxxvii].

ان السبب وراء قيام البنك بزيادة نسبة الفائدة على القروض المقدمة للحكومة هو التراجع الواضح لمعدل الودائع العامة والخاصة الامر الذي جعل البنك امام خيار واحد من أجل التعويض عن خسائره في هذا الجانب وهو قيامه برفع نسبة الفائدة, فقبل الحرب وفي عام 1852 تحديدا كان المعدل السنوي للودائع نحو (20,149,000) مليون إسترليني , اذ واصلت المعدلات بالانخفاض حتى بلغت عام 1856 نحو (1,303,000) مليون جنيه إسترليني واستمرت بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت عام 1856 الى (841) الف جنيه إسترليني[xxxviii]. ويبدو ان سبب انخفاض الودائع يعود الى حالة القلق التي افرزتها الحرب .

وفي ظل استمرار تلك الحرب كان على الحكومة البريطانية توفير المال اللازم من أجل دفع تكاليفها, وقد كان الاختلاف بين الحكومة ووزير المالية غلادستون واضحاً حول كيفية تمويل تلك الحرب, فقد كان غلادستون لا يحبذ الاقتراض من بنك انكلترا بسبب الاعباء التي تتحملها الخزانة البريطانية من جراء تلك الديون, وكان يفضل زيادة الضرائب, الا ان مجلس العموم البريطاني كان يرفض تلك الاجراءات لأن عبئ الحرب سيقع على كاهل الطبقات الفقيرة من الشعب وبالتالي سيتسبب ذلك بحالة من الاستياء لدى الرأي العام البريطاني المساند للحرب[xxxix].

استمر بنك انكلترا بمنح القروض للحكومة البريطانية حتى بلغت عام 1855 وحدها نحو (4,014) ملايين جنيه إسترليني, وفي 30 آذار/ مارس 1856 اقترضت الحكومة من البنك المذكور ما يقارب (2,120,000) مليون جنيه إسترليني، ولم يقف دور بنك انكلترا عند حد منح الحكومة البريطانية القروض بل تعدى ذلك الى اقراض الدولة العثمانية التي كانت تعاني هي الاخرى من الآثار الاقتصادية لحرب القرم فقد دخل البرلمان البريطاني في جولة جديدة من الجدل حول اقراض الدولة العثمانية من عدمه, وكانت الحكومة البريطانية تدعم هذا التوجه, ولاسيما أن قواتها كانت تخوض الحرب الى جانب القوات العثمانية التي لم يحصل افرادها على رواتبهم لعدة اشهر متتالية , وعلى اثر ذلك قرر البرلمان وبعد جلسة صاخبة تعرض خلالها غلادستون الى الضرب في 20 تموز/ يوليو 1855 منح الدولة العثمانية القرض المطلوب[xl].

لم يكن اقتصاد الدولة العثمانية حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر يمتلك أي نظرية اقتصادية تتجاوز المقتضيات الضرورية لتمويل جهاز الدولة, إذ لم يكن هناك اقتصاديون مستقلون يقومون بوضع السياسة الاقتصادية للبلد, فقد كان النظام الاقتصادي للإمبراطورية يعتمد على جمع الضرائب مما تسبب بانهيار البنية الاقتصادية للدولة, وقد كتب السفير البريطاني في استانبول (ستراتفود ردكليف كاننك) (Stratford canning) إلى اللورد (بالمرستون) في تشرين الاول/اكتوبر 1851 ان الصدر الاعظم محمد رشيد باشا, لا يعلم أي شيء عن آلية ومصادر تمويل الدولة, فضلاً عن ان وزير المالية عبدالرحمن نافذ باشا كان ايضاً لا يعرف شيئاً عن النظام الاقتصادي في أوربا[xli].

شكلت المنتجات الزراعية اهمية كبيرة للاقتصاد العثماني بسبب عائدات الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية والتي تبلغ 10% وتشكل نحو 25% من اجمالي الايرادات, وحين تتعرض مواسم الزراعة الى كوارث طبيعية فهذا يعني انخفاض خطير في ايرادات الضريبة, وقد افاد الخبراء الاقتصاديين بأن الدولة العثمانية تنتهج اغرب سياسة اقتصادية في العالم من خلال فرض رسوم جمركية ضئيلة على الواردات بينما تفرض رسوم عالية على صادراتها وذلك على العكس من الدول الاوبية والولايات المتحدة وروسيا التي وضعت نظماً اقتصادية استطاعت من خلالها حماية صناعاتها المحلية, وهذا ما دلت عليه اتفاقية (بالطة ليمان) (Balta Leman) الموقعة في 16 آب 1838 بين بريطانيا والدولة العثمانية اذ تم تحديد رسوم الاستيراد بنسبة 5% في حين ان رسوم التصدير كانت 12% لجميع السلع, أما بالنسبة لبريطانيا فقد كان متوسط الرسوم على وارداتها ولا سيما اثناء الحرب نحو 20%[xlii].

قبل ان تقوم الحكومة العثمانية بالاقتراض من بنك انكلترا ارسلت في آذار/ مارس 1852 احد تجار ازمير الى باريس للاقتراض من الحكومة الفرنسية فاستطاعت الحكومة العثمانية من الحصول على قرض قيمته (40) مليون فرنك يسدد خلال عشر سنوات وبنسبة فائدة 6% أيضاً ويسدد خلال 23 عاماً[xliii].

لم توافق بريطانيا في بداية الامر على منح الدولة العثمانية أي قروض كما اسلفنا, وقد ادرك الباب العالي انه لن يكون قادراً على الاقتراض من الحكومات الاوربية الحليفة من دون ضمانات تقدمها الدولة العثمانية, وكانت هناك حالة من عدم الثقة بالاقتصاد العثماني منعت بريطانيا من تقديم القروض فضلاً عن ان نامق باشا مبعوث الحكومة العثمانية الى لندن لم يكن ناجحاً في إدارة المفاوضات بهذا الشأن, وفور عودته من لندن التقى الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا الذي قام بدوره برفع تقرير الى السلطان حول الحالة المالية للدولة العثمانية وان كلفة الحرب بلغت حتى تشرين الثاني 1854 أكثر من (1,360) مليون جنيه إسترليني وان خزينة الدولة لا يمكن ان تفي بمتطلبات الحرب اكثر من شهرين[xliv].

بدأت على أثر ذلك الحكومتان البريطانية والفرنسية على استبزاز الحكومة العثمانية الى ابعد حد ممكن, فبما ان العثمانيين كانوا بأمس الحاجة للاقتراض من الدول الاوربية, فأنهم كانوا على استعداد لمنح الضمانات المطلوبة كافة, فقد طلب البريطانيين ضمانات تمثلت بعوائد الضرائب في مصر وايرادات الجمارك في ازمير وسوريا, وكانت تقدر تلك العائدات بنحو (270) ألف جنيه إسترليني سنويا , وهكذا جرت موافقة الحكومة البريطانية على منح العثمانيين القرض المطلوب من بنك انكلترا, وفي 8 آب 1854 وضعت الصيغة النهائية لمنح القروض والتي تتضمن :- قرض بنسبة فائدة 6% عن كل (3) ملايين جنيه مع مدة استرداد امدها (33) عام, وقد حاول الفرنسيين منع تلك القروض الا اذا قامت بريطانيا بمنح فرنسا ديون بضمانات اقل من قيمة القرض المطلوب الا ان تلك المحاولات لم يحالفها النجاح[xlv].

استطاعت الحكومة العثمانية من الحصول على القرض البالغ (3) ثلاث ملايين جنيه إسترليني عام 1854, وقام بنك انكلترا بخصم نسبة 20% من القروض وتعد تلك النسبة ثابتة (يدفعها المقترض كنسبة فائدة حتى تاريخ الاستحقاق), واستقطع ايضاً نسبة 2% من المبلغ المتبقي (2,400) مليون جنيه إسترليني كعمولة, فضلاً عن مبالغ التأمين والتكاليف الاخرى التي بلغت نحو (810) الف جنيه إسترليني, وبعد تلك الاستقطاعات لم يتبق من القرض الفعلي الذي دخل في حساب الحكومة العثمانية سوى اكثر بقليل من (2) مليون جنيه إسترليني, وفي 20 شباط/فبراير 1855 تقدمت الدولة العثمانية بطلب جديد للحصول على قرض بقيمة (2) مليون جنيه إسترليني لتلبية احتياجات الجيوش العثمانية ولاسيما رواتب الجيش التي تأخرت لأكثر من 15 شهراً[xlvi].

بحلول ربيع عام 1855 لم يتبق من الأموال التي اقترضتها الدولة العثمانية الا القليل فقد كان من الضروري جداً المطالبة بقروض جديدة , ولاسيما أن الحرب لم تكتمل بوادر نهايتها, ومما ساعد العثمانيين على استقدام قروض جديدة هو استقالة اللورد ابردين يوم 29 كانون الثاني/يناير 1855 وتكليف بالمرستون بتشكيل حكومة جديدة, فقد كان الاخير مصمماً على كسب الحرب بكل الوسائل المتاحة, فتقدمت الحكومة العثمانية بطلب قرض بقيمة مليون جنيه إسترليني يوم 9 نيسان/ ابريل 1855, وفي 2 آيار/مايو من العام نفسه رفعت الحكومة العثمانية قيمة القرض بطلب من رئيسها مصطفى رشيد باشا ووزير خارجيته فؤاد باشا الى (5) مليون جنيه إسترليني. وقد أحرج ذلك الطلب كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية بسبب مطالبة بنك انكلترا بالضمانات من كلتا الحكومتين, وفي 27 حزيران/يونيو 1855 تم التوقيع بين الدولتين على اتفاق لدفع الفوائد عن الباب العالي[xlvii].

ويبدو ان كلتا الدولتين قد ادركتا ان انهيار النظام الاقتصادي العثماني من شأنه ان يدفع الدولة العثمانية الى الانسحاب من الحرب وترك بريطانيا وفرنسا وحدهما في مواجهة روسيا, ومن جانب آخر فإن الحكومة العثمانية أدركت ان البريطانيين والفرنسيين سيكونون امام خيار واحد وهو الموافقة على دفع القرض, وهذا ما دل عليه رفع الحكومة العثمانية لقيمة القرض من مليون جنيه الى (5) ملايين جنيه إسترليني كما استغل العثمانيين ايضاً اصرار الرأي العام البريطاني على مواصلة الحرب وتحقيق النصر بأي ثمن.

ادركت الحكومة البريطانية انها وقعت تحت ضغط العثمانيين من جهة ومن جهة اخرى ضغط الرأي العام فأرادت التعويض عن هذا التنازل من خلال السيطرة على الشؤون المالية العثمانية, فقام ستراتفورد بتشكيل لجنة لمراقبة القروض, فاضطرت الحكومة العثمانية الى الموافقة على تلك اللجنة في كانون الثاني/يناير 1856[xlviii].

كانت حرب القرم من اكبر الحروب خلال القرن التاسع عشر , تكبدت خلالها الدول المتحاربة خسائر جسيمة بالأرواح والأموال, إذ بلغ انفاق كلا من: الدولة العثمانية, وبريطانيا وفرنسا, وروسيا, وسردينيا ما قيمته (435) مليون جنيه إسترليني على مدار ما يقارب أربع سنوات , ولم تكن تلك الأموال بطبيعة الحال ممولة من بنك انكلترا، ولاسيما روسيا التي أنفقت ما مجموعه (128) مئة وثمانية وعشرون مليون جنيه إسترليني, ويتضح لنا من سياق الجدول الآتي المبالغ التي تم انفاقها خلال المدة (1853-1856) ملايين الجنيهات الإسترلينية[xlix].

جدول يبين إنفاق الدول المتحاربة للمدة ما بين 1853 – 1856 بملايين الجنيهات

الدولة	1853	1854	1855	1856	المجموع
روسيا	19,9	31,3	39,8	37,9	128,9
الدولة العثمانية	3,5	4,6	6	3,2	17,3
فرنسا	17,5	30,3	43,8	36,3	127,9
بريطانيا	9,1	76,3	36,5	32,3	154,2
سردينيا	1,4	1,4	2,2	2,5	7,5
المجموع	435,8 مليون جنيه استرليني				

إذاً ومن خلال النظـــــر الى الجدول اعلاه تتضح لنا معالم كثيرة وتساؤلات عديدة أهمها:- ان الحرب كانت لمصلحة من؟ ولماذا تنفق بريطانيا وفرنسا كل تلك الأموال أو أضعاف ما أنفقته الدولة العثمانية والتي تعد المعني الاول لتلك الحرب, وكتب الكثير عن اسباب ونتائج الحرب الا ان الكثير من اسبابها ونتائجها ظلت مبهمة، ولاسيما الاقتصادية منها, لقد كانت معظم الأموال التي أنفقت خلال الحرب تأتي عن طريق الاقتراض من بنك انكلترا, ولاسيما الأموال التي أنفقتها بريطانيا والدولة العثمانية، إذ انفق البريطانيون (154) مئة وأربعة وخمسون مليون جنيه إسترليني خلال سنوات الحرب نسبة 80% منها تقريباً اقترضت من البنك المذكور.

اما بالنسبة للدولة العثمانية فأنها لم تنفق سوى 10-12% من مجموع النفقات البريطانية وحصلت عليها بشكل قروض من بنك انكلترا, وفرض البنك نسبة فائدة كبيرة على الأموال التي دفعتها للدولتين تراوحت ما بين 5-6%, وإذ ما جمعنا النفقات البريطانية والعثمانية في الحرب فيكون مجموعها (171) مليون جنيه إسترليني وكانت أرباح بنك انكلترا قد تجاوزت (7) ملايين جنيه وعليه فإن بنك انكلترا كان من اكثر المؤسسات التي استفادت من استمرار الحرب, بل انه يمكن اعتبار ان من مصلحة هذا البنك استمرار امد الحرب الى ابعد مدة ممكنة من أجل تحقيق المزيد من الارباح من خلال منحه القروض للدول المتحاربة, اما بالنسبة لفرنسا فإنها لم تحصل على قرض من بنك انكلترا بسبب عدم رغبة الحكومة البريطانية بقرضها, وهذا يعود الى طبيعة علاقات التنافس بين الدولتين على الرغم ان كلتا الدولتين قاتلتا في جبهة واحدة وضد عدو واحد.

3- دور بنك انكلترا في الحرب الاهلية الامريكية 1861-1865.

اندلعت الحرب الاهلية الامريكية يوم 12 نيسان/ابريل 1861 حين أعلنت إحدى عشر ولاية من ولايات الجنوب انفصالها عن الولايات المتحدة الامريكية, وكان السبب الرئيس للحرب هو تشريع قوانين تحرم الرق الذي كان معمولاً به في الولايات الجنوبية بسبب اعتماد تلك الولايات على الزراعة التي تعد المقوم الرئيسي لاقتصادها، وقد كان لتلك الحرب آثاراً اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة جداً على شطري البلاد, فضلاً عن مردوداتها السلبية على بعض البلدان الاوربية ولاسيما بريطانيا التي كانت تعتمد صناعاتها التحويلية على المواد الاولية الواردة من الولايات المتحدة اليها.

أثار اندلاع الحرب الاهلية الامريكية قلقاً في بريطانيا نتيجة اغلاق مصانع القطن وطرد العمال منها, بســبب اعتماد تلك المصانع على القطن الوارد من الولايات الجنوبية, ولاسيما بعد اعلان الشماليين الحصار على الموانئ الجنوبية التي يتم من خلالها تصدير القطن الى بريطانيا, فضلاً عن ذلك أثارت الحرب مخاوف اخرى جديدة لدى بريطانيا منها انه في حال خسر الشماليين المواجهة مع الجنوب فإنهم سوف يعوضون خسارتهم بالسيطرة على كندا التي تعد من اهم مستعمرات بريطانيا في امريكا الشمالية أما إذا خسر الجنوبيين الحرب فإن قوة الاتحاد العسكري قد تتحول باتجاه توطيد السيطرة العسكرية على اغلب اجزاء امريكا الشمالية[l].

يبدو ان السياسة البريطانية تقوم على اساس افتراض أسوء الاحتمالات لوضع الخطط الكفيلة لمواجهة أي تهديد لمصالحها الاقتصادية, وهذا ما حصل إبان الغزو الفرنسي لمصر 1798 حين وضعت الحكومة البريطانية آنذاك عدة افتراضات لمواجهة الغزو الفرنسي على مصر, وجميع تلك الافتراضات تقوم على اساس تهديد المصالح الاقتصادية البريطانية في الهند, ولذلك فإن بريطانيا حاولت اطالة أمد الحرب من خلال مساعدة طرفي النزاع مالياً وعسكرياً من أجل إنهاك قوى الأطراف المتنازعة وبالتالي فإن أي من الافتراضات التي وضعتها الحكومة البريطانية سوف لن يكون بالإمكان تحقيقها في ظل الانهاك الذي سوف يطال قوى الاطراف المتنازعة.

لقد هيمنت مؤسسات الصيرفة البريطانية على السوق الامريكي ولاسيما سوق الأوراق المالية خلال المدة التي سبقت الحرب الاهلية, فقد كانت مؤسسة بارينجز تهيمن على الاعمال التجارية الانجلو امريكية حتى تمكن أحد اكبر رجال الاعمال الامريكيين وهو جوشوا بيتس (Joshua bates) من الهيمنة على نصف حصة الشركة عام 1846, وقد حافظت تلك المؤسسة على علاقتها الوثيقة مع السياسيين الأمريكيين، ولاسيما مع الزعيم اليميني دانيال وبستر (Daniel webstr) عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس, ونظراً لقوة نفوذ تلك المؤسسة, فأنه من المستحيل فهم العلاقات الامريكية الخارجية, ولاسيما مع بريطانيا من دون الاخذ بنظر الاعتبار الدور البارز الذي تضطلع به تلك المؤسسة والمؤسسات المالية الاخرى مثل شركة جورج بيبودي (George Peabody) وعائلة روتشيلد اللتين اصبحتا ناشطتين في الجوانب المالية والسياسية الامريكية[li].

ان سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات العشر التي سبقت اندلاع الحرب اتسمت بما يسمى (بدبلوماسية الضم) أي التوسع الاقليمي, وقد تزامن ذلك مع الحاجة الى تطوير البنى التحتية في البلاد, لذلك فقد اضطرت الولايات المتحدة الى الاقتراض من الدول الاوربية, وهذا ما أسهم بأثارة الكثير من المشاكل بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية تمثل بتدخل الدول الدائنة في سياستها الخارجية والداخلية, ولاسيما مشاكل الحدود الشمالية مع بريطانيا عام 1840, فضلاً عن مشاكلها مع الاخيرة اثناء محاولتها بناء قناة نيكاراغوا للربط بين المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي عام 1850[lii].

اما بالنسبة الى المشاكل المالية في الولايات المتحدة الامريكية, فقد عانى القطاع المالي من الازمات المالية المتتالية كان آخرها ازمة 1857 المالية, الامر الذي انعكس سلباً على بقاء الاستثمارات الاجنبية داخل الولايات المتحدة، ولاسيما رؤوس الأموال الأوربية التي كانت تسهم بصورة كبيرة في تسارع نمو الاقتصاد الامريكي, ولذلك فقد اوجدت مغادرة رؤوس الأموال تلك فراغاً كبيراً تمثل بالنقص الكبير في العملة التي كانت ضرورية جداً من أجل إدامة المجهود الحربي بالنسبة لطرفي النزاع, فقبل شهر من اندلاع الحرب فقدت الولايات المتحدة نحو (200) مليون دولار وهي عبارة عن أوراق مالية كانت متداولة في الاسواق, عند ذلك بدأ القادة في الشمال والجنوب بالتفكير في كيفية الحصول على المساعدات المالية[liii].

حاولت بريطانيا السعي في ايجاد حل للنزاع القائم بين الشمال والجنوب بدفع من المؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة ولاسيما شركة بارينج براذرز (baring brothers) التي تقدمت بطلب الى وزير خارجية بريطانيا اللورد جون رسل (John Russell) للعمل كوسيط من أجل إيقاف التوتر الذي سيعود بنتائج كارثية على التجارة في البلاد, فيما وجهت مجموعة الاقتصاديين نداءً حاراً الى الاطراف المتنازعة من أجل وقف الحرب بعد وصول انباء عن بداية القصف في فورت سمتر, وعلى اية حال لم تسفر كل الجهود السياسية في منع قيام الحرب, الامر الذي دفع مؤسسات المال البريطانية الى الوقوف بجانب الطرف الذي يحقق لها مصالحها المالية، ولاسيما ان المصارف البريطانية كانت تشارك بكثافة في الاقتصاد الامريكي, فعلى الرغم من ان تلك المؤسسات كان باستطاعتها الوقوف على الحياد الا انها فضّلت تحقيق مصالحها على حساب الاطراف المتحاربة[liv].

انقسمت مؤسستي المال اللتين تتبعان لبنك انكلترا الى قسمين فقد دعمت مؤسسة بارينز براذرز ولايات الشمال بينما انحازت مؤسسة روتشيلد لولايات الجنوب, وقد حدث ذلك حين كان سالمون دي روتشيلد في زيارة للولايات المتحدة الامريكية قادماً من باريس, اذ طالب باعتراف الدول الاوربية بانفصال الجنوب, وردت الخارجية الامريكية علـــى ذلك ببيان أعلنت فيه عـــدم سماحها لأي دولة اوربية بالتدخل فـــي شؤونها الداخلية، ولاسيما بريطانيا التي كانت مصانعها تعتمد على القطن الوارد من الجنوب الامريكي, فقد أوعز وزير خارجيتها الى احد مبعوثيه وهو تشارلز فرانسيس ادمز بضرورة ابلاغ المسؤولين في لندن عن ان أي اعتراف من جانب بريطانيا باستقلال الجنوب سوف يجعل بريطانيا دولة عدوة[lv].

نظراً للوضع المالي وعدم قدرة الشمال على الايفاء بمتطلبات الحرب فقد أقر الكونجرس الامريكي مشروع قانون يمكن من خلاله الاقتراض من بنك انكلترا مبلغ قدره (100) مليون دولار, وقد كان الهدف الثاني لهذا القرض هو محاولة كســـــــــب ود بريطانيا, فقامت وزارة الخزانة الامريكية بإصدار سندات مالية بقيمة (50) مليون دولار وبنسبة فائدة 6% تدفع لبنك انكلترا, كما قام البنك ايضاً بإصدار أوراق مالية وصلت قيمتها الى (20) دولاراً لجذب المستثمرين, ولاسيما من الذين يتخذون موقفاً معارضاً للعبودية, وكان الغرض من إصدار تلك الأوراق المالية توفير المبالغ اللازمة لتمويل القروض التي يطلبها الشماليين من البنك[lvi].

ازدادت نفقات الحرب بصورة كبيرة جداً مع عدم وجود سقف زمني لنهايتها, فقد بلغ انفاق الحكومة في الشمال خلال عام 1861 نحو (66,691,329) مليون دولار, فيما بلغت ديون الحكومة في العام نفسه اكثر من (92,989,709) مليون دولار اقترضتها الحكومة من المؤسسات المالية التابعة لبنك انكلترا وبنسبة فائدة 6%, وبعد ذلك ازدادت نفقات الحرب زيادة كبيرة جداً عام 1862 اذ بلغت نحو (474,644,778) مليون دولار, وعلى اثر تلك الزيادة في النفقات اضطرت الحكومة في واشنطن الى رفع سقف دينها ليصل الى اكثر من (514,211,372) مليون دولار[lvii] .

ومع استمرار الحرب الاهلية الامريكية ازدادت الحاجة لمزيد من الأموال رافقها عجزاً حكومياً تمثل في عدم توفير تلك الأموال, لذلك فإن السبيل الوحيد هو استمرار الاقتراض من بنك انكلترا, ففي نهاية عام 1863 بلغ مجموع ما تم اقتراضه من البنك ما يقارب (1,098,793,181) مليار دولار وكان نسبة معدل الفائدة على ذلك القرض 6%, ومن الجدير بالذكر ان انفاق حكومة الشمال في ذلك العام بلغ (714,709,995) مليون دولار أنفقتها الحكومة على القوات العسكرية وقطاعات الاقتصاد الاخرى[lviii].

وفي نهاية عام 1864 لم ترتفع معدلات الانفاق على الحرب كثيراً عن السنة التي سبقتها, وربما يعود السبب ذلك الى ان بطء سير العمليات الحربية بين الطرفين, الامر الذي جعل الحكومتين في الجنوب والشمال الابقاء على حالة الحرب كما هي من دون تحقيق أي نصر حاسم, وعلى الرغم من كل ذلك فأن معدل الانفاق ازداد بصورة طفيفة فبلغ (849,681,207) دولار, فيما ارتفع مستوى الدين بنسبة مماثلة، إذ بلغ (1,733,810,119) مليار دولار, وفي نيسان/ ابريل 1865 ارتفعت نسبة الدين الى اكثر من 100% لتصل الى (2,800) مليار دولار, اما بالنسبة الى الانفاق فقد بلغ (1,050) مليار دولار, وهذا يدل على ان الشماليين بذلوا جهوداً كبيرة جدا ولاسيما في المجال المالي من أجل حسم الحرب لصالحهم[lix].

انتهت الحرب الاهلية الامريكية وتكبد الطرفان فيها خسائر مادية كبيرة فضلاً عن الخسائر البشرية, إذ بلغ مجموع ما تم اقتراضه من المؤسسات المالية البريطانية(6,139,804,380) دولار, وبمعدل فائدة 6% تدفع للبنك أي ان الفوائد التي سوف تدفعها الحكومة الامريكية للبنك سنوياً تصل الى (102,390) مليون دولار سنوياً, ومن الجدير بالذكر ان آجال السداد يكون بعد (15) عاماً من تاريخ استحصال القرض, اذ تدفع الحكومة سنوياً أكثر من (374,388) مليون دولار سنوياً للبنك ولمدة (15) عاماً وبذلك يكوم مجموع المبالغ التي حصل عليها بنك انكلترا حتى نهاية تاريخ السداد (5,210,820) مليار دولار , ان تلك الأرقام تضعنا أمام علامة استفهام كبيرة حول الدور الذي اداه بنك انكلترا في اطالة أمد تلك الحرب, التي يبدو انه هو المستفيد الاكبر منها, ولا يمكن كذلك إهمال دور الحكومة البريطانية في اطالة أمد الحرب بقصد اضعاف الطرفين وبالتالي تحافظ على مستعمراتها في كندا.

ان المبالغ التي تم اقتراضها من البنك لم تكن بمجملها مبالغ نقدية بحسب ما أشار المؤرخ الاقتصادي توماس بي كيتل (Tomas .p. kattell) فقد كان قسم كبير منها عبارة عن أوراق مالية تصدرها البنوك الامريكية بضمانة بنك انكلترا على

ان تدفع معدلات الفائدة للأخير وبعضها كانت عبارة عن مبالغ نقدية مباشرة او سلع عسكرية ومدنية[lx].

أما بالنسبة للولايات الجنوبية فقد كانت تعاني منذ مدة طويلة حتى قبل اعلان استقلالها عن الاتحاد من ضائقة مالية كبيرة, فقد كانت تعتمد بصورة كلية على مصارف الشمال والمصارف الاوربية في عملية الائتمان(أي الاقتراض), وأن ولايات الجنوب تفتقر الى البنية المالية التحتية, وبالتالي فإنها غير مؤهلة للتعبئة الاقتصادية التي تؤهلها لخوض غمار الحرب, فضلاً عن ضعف المؤسسات المالية الجنوبية فأنها كانت تعتمد بنسبة 90% على استيراد البضائع المصنعة في الشمال قبل الحرب, وبعد اندلاعها اتجهت الى الاستيراد من الدول الاوربية الا ان حصار الموانئ الجنوبية من الشماليين زاد الأمور تعقيداً وأصبحت مسألة التمويل صعبة جداً, ولاسيما ان الجنوبيين كانوا يعتمدون في اقتصادهم على تصدير القطن[lxi].

وصف المؤرخ كليب هيوز(Caleb Huse) الوضع الاقتصادي للولايات الجنوبية حين سأله احد المرافقين له بينما كان في رحلة بحرية من مدينة فيلادلفيا إلى نيويورك عن امكانية انتصار الجنوب في الحرب فأجاب بقوله " المال كله في الشمال, والصناعة كلها في الشمال, والسفن كلها في الشمال وترسانات الاسلحة الأوربية يمكن ان تكون خلال عشر أيام في نيويورك, وسيتم محاصرة الموانئ الجنوبية ولن يعود هناك أي فرصة للجنوبيين[lxii].

وعلى العكس من ذلك فقد اعتقد المسؤولين في ريتشموند ان قوة القطن سوف تجبر الدول الاوربية والممولين على الوقوف بجانبهم, ولاسيما ان ما يقارب من 20% من البريطانيين كانوا يعتمدون على القطن الوارد من الولايات الجنوبية الامريكية, كما ان من شان القطن ان يوفر للكونفدرالية مبالغ الائتمان اللازم للحصول على الامدادات من الخارج, ولكنها لم تكن قادرة على تنفيذ تلك السياسة التي تمثلت ببيع القطن بأسعار منخفضة لفرنسا وإصدار سندات مالية مدعومة بالقطن, بسبب الضغوطات التي مارسها الشماليون على الدول الاوربية فضلاً عن رفض تلك الدول نظام العبودية المتبع في الولايات الجنوبية[lxiii].

حين رأت حكومة الجنوب ان مسألة اعتماد اقتصادها على القطن أصبح شبه مستحيلاً, بدأت الحكومة بالتفكير بأساليب اخرى فرأى وزير الخزانة ميمنجر(Memminger) فرض الضرائب كوسيلة لتأمين المبالغ اللازمة لدعم المجهود الحربي, إلاَّ ان عملية فرض تلك الضرائب يستغرق وقتاً طويلاً وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة للحصول على الأموال عن طريق القروض العامة, فاقترحت وزارة الخزانة تشكيل بنك الولايات الكونفدرالية الامريكية على غرار بنك انكلترا على ان تشارك كل ولاية بمبلغ مليون دولار ويتم إصدار أسهم بقيمة (100) دولار لكل سهم, وقد كان من المؤمل ان تصل قيمة تلك المبالغ الى (40) مليون دولار, ويتم اخيار شخص من كل ولاية لإدارة فروع البنك في الولايات الجنوبية[lxiv].

كان الهدف الرئيس لأنشاء ذلك البنك هو تنظيم عمليات المضاربة في القطن للحصول على اكبر قدر ممكن من الفوائد من أجل دعم المجهود الحربي, ومن الجدير بالذكر ان البنك مدعوم من قبل المؤسسات المالية الفرنسية التابعة لبنك انكلترا(lxv).

تم تأسيس بنك الولايات الكونفدرالية في 18 نيسان/ابريل 1861 وقامت الحكومة هناك بالفعل الاقتراض من البنك المذكور مبلغ (50) مليون دولار من خلال إصدار سندات بضمانة البنك وبنسبة فائدة 8% سنوياً ويتم استقطاع مبالغ السندات بعد مرور عشرين عاماً ويكون تسويق تلك السندات في بريطانيا[lxvi].

لكن تلك السندات لم تجذب المستثمرين على الرغم من الارتفاع بسبب تصدي وسائل الاعلام لتلك السندات ولاسيما مجلة الاقتصاديين التي ذكرت ان السندات الجنوبية لا تساوي شيئاً, ولكنها رغم ذلك حققت بعض النجاح, ففي نيسان/ابريل 1862 تم بيع ما يقارب من مليون دولار من قبل فيرجسون وكيل الكونفدرالية (Ferguson) وفي تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه تم تسويق مستندات بقيمة (2) مليون دولار[lxvii].

لم تحقق تلك المبيعات الواردات المالية المرجوة منها لذلك فقد لجأت حكومة الجنوب الى سياسة التخلي عن سياسة بيع القطن الى اوربا اذ لم تستطع سوى الحصول على قرض بقيمة مليون دولار من بنك انكلترا, فقامت ببيع (100) مئة الف بالة من القطن بسعر منخفض للحكومة الفرنسية, وكانت تبغي من خلال هذا العرض دفع الفرنسيين الى نشر اسطولهم البحري بالقرب من السواحل الجنوبية من أجل التخلص من حصار الشماليين, وقد دفعت تلك السياسة الحكومة البريطانية الى إصدار سندات بقيمة (1,5) مليون ونصف المليون دولار بضمانة بنك انكلترا, فضلاً عن إصدار سندات بقيمة (60) الف جنيه مدعومة بالقطن, ومع نهاية تشرين الاول/اكتوبر عام 1862 ظهرت طريقة جديدة لجمع الأموال تمثلت ببيع القطن بأسعار مخفضة, وبحلول شباط من عام 1863 حصلت الحكومة وعلى نحو (6) ملايين دولار من سندات الخزينة بضمانة بنك انكلترا و (3) ملايين دولار من السندات المدعومة بالقطن[lxviii].

لقد كانت الســــــــندات التي تم إصدارها في لندن قاسية جداً بالنسبة للحكومة الكونفدرالية, فقد كانت نسبة 70% من قيمتها الاسمية تدفع الى بنك انكلترا فضلاً عن نسبة الفائدة التي تبلغ 5% سنويا, وفي كانون الثاني/يناير من عام 1863 منح البنك (5) مليون جنيه كقرض للحكومة الجنوبية وبنسبة فائدة 7%, وقام البنك ببيع سندات القرض في هولندا والمانيا وفرنسا رافق ذلك حملة دعائية كبيرة روجت لها الصحف الرائدة في اوربا ولاسيما مجلة التايمز اللندنية (London Times), ويعد هذا القرض من انجح القروض التي قدمها البنك للحكومة الكونفدرالية كون ان السندات قد بيعت بقيمة (4-5) اضعاف قيمتها الحقيقة بفضل الدعاية الاعلامية لها, ومن الجدير بالذكر ان كل تلك القروض كانت مدعومة بالقطن الوارد من الجنوب فقد كانت كميات كبيرة منه مخزونة في ميناء ليفربول[lxix].

بعد نفاد كميات القطن المخزونة في ميناء ليفربول وتحول مسار الحرب لصالح الشمال بدأت امدادات القطن من الجنوب بالتناقص, الامر الذي ادى الى احجام المؤسسات المالية عن تقديم القروض للجنوبيين, ومن جراء تلك انخفضت قيمة السندات بشكل كبير جداً, فأثر بدوره على مصداقية الحكومة الجنوبية في العديد من العواصم الاوربية, فضلاً عن ذلك فقد اتهم الكثير من المستثمرين بنك انكلترا ورئيس تحرير مجلة التايمز اللندنية وسكرتير اللورد بالمرستون وغيرهم بالمخادعة حين روجوا لتلك السندات[lxx].

لم تحقق السندات الجنوبية المدعومة بالقطن معدل مبيعات مرتفع ففي شباط/فبراير من عام 1865 بلغ مجموع المبيعات من تلك السندات نحو (7,675,501) ملايين دولار, وهذا يعد مبلغ قليل جداً قياساً بالنفقات التي كان يجب على الحكومة دفعها لأجل استمرار مجهودها الحربي, وهذا يعود بطبيعة الحال الى الوضع العسكري المتدهور للجنوبيين, ومن أجل تفادي ذلك الموقف والحصول على قروض بصورة سريعة سمحت حكومة الجنوب في الثالث من آذار/مارس عام 1865 للسفن المملوكة للدولة بالإبحار الى موانئ الدول الاوربية بحمولة كاملة, جاء ذلك بعد ان اقر الكونجرس مشروع قانون تنظيم التجارة الخارجية فبموجب القانون يسمح للسفن بحمل ثلث الحمولة المقررة من أجل تقليل الخسائر التي قد تنجم اثناء مهاجمة الشماليين السفن الجنوبية[lxxi].

ان عمليات شحن القطن من الموانئ الجنوبية لم يكتب لها النجاح بسبب الحصار البحري المحكم, فضلاً عن التدمير الذي لحق بقطاع السكك الحديد في الولايات الجنوبية بفعل العمليات العسكرية, اذ ان كميات القطن يتم شحنها بواسطة القطارات الى الموانئ الجنوبية, وعلى اية حال انتهت الحرب الاهلية الامريكية مع استسلام آخر وحدة عسكرية جنوبية للقوات الشمالية يوم 9 نيسان/ابريل 1865, وقدد كلفت تلك الحرب الولايات الجنوبية مبالغ كبيرة جداً تمت تغطيتها من خلال الديون, وحسب ما مبين في الجدول الآتي:

جدول يوضح المبالغ التي تم اقتراضها من بنك انكلترا للمدة ما بين 1861-1865

العام	المبلغ بملايين الدولارات	نسبة الفائدة	مبلغ الفائدة سنوياً بملايين الدولارات
1861	56,490,470	%6	3,379,400
1862	100,022,818	%6	1,369,008
1863	54,183,100	%7	3,792,081
1864	32,040,000	%4	1,281,006
1865	38,045,000	%7	2,663,015
المجموع	202,576,670		12,496,004

بلغ المبلغ الإجمالي لديون الجنوبيين ما يقارب (202,576,670) مليون دولار حتى نهاية الحرب, وهذا مبلغ متواضع بالقياس مع حجم الديون في الشمال, وربما يعود سبب ذلك الى ضئالة الضمانات التي قدمها الجنوبيين التي كانت تعتمد اساساً على القطن, إذ أن المؤسسات المالية البريطانية ولاسيما بنك انكلترا كانت لا تقدم أي قرض من دون الحصول مسبقاً على ضمانات لقروضها, وعلى الرغم من قلة تلك الديون الا ان المبالغ التي حصل عليها البنك من الفوائد بلغت (249,920,8) مليون دولار اذ كانت اكبر من القيمة الفعلية للقرض لأن أجل تسديده يكون بعد عشرين عاماً أي مدة السداد نفسها التي حصل عليها الشماليين من البنك المذكور, ومن الجدير بالذكر ان تلك القروض لم تقترض من البنك بصورة مباشرة بل قدمتها مؤسسات مالية تعد بمثابة فروع للبنك في الدول الاوربية مثل فرنسا وهولندا, ومن اشهر تلك المؤسسات التي دعمت الجنوبيين بالقروض هي مؤسسة ايرلانجر(Erlanger) المصرفية والتي مقرها باريس. فقد قامت تلك المؤسسة بشراء السندات الكونفدرالية المدعومة بالقطن بنسبة 77% من قيمتها الاصلية وبيعها في الاسواق بنسبة 90% من القيمة الفعلية فضلاً عن حصولها على نسبة 5% كعمولة لبيع السندات[lxxii].

الخاتمة

لم تكن فكرة تأسيس بنك انكلترا في تلك المدة خارجة عن النطاق المحلي فقد جاءت نتيجة لخسارة بريطانيا معركة بيتشي هيد بسبب نقص التمويل اللازم، فأرادت من خلال ذلك ضمان مصدر تمويل غير متعلق بالحكومة ويتمتع بصفة الاستمرارية، ومن ذلك جاءت فكرة جعل البنك من المؤسسات الخاصة لأن تلك المؤسسات لا تتأثر بالأوضاع السياسية في البلد ولاسيما الخارجية منها، وهذا ما ساعد البنك على الانطلاق بنشاطه خارج النطاق المحلي ، فبعد مرور بضعة اعوام على تأسيسه اسهم بصورة فعالة بتمويل الدول المشاركة في حرب الوراثة الاسبانية، فعلى الرغم من ان الحكومة البريطانية مرت بأزمات مالية متعددة الا ان البنك لم يتأثر بتلك الازمات كونه غير مرتبط بسياسة الحكومة كما أسلفنا، وقد حقق البنك ارباحا عالية جدا جراء اقراضه الحكومة البريطانية مبالغ كبيرة من الأموال جعلته محط اتهام من العديد من المسؤولين البريطانيين .

استمر البنك بنشاطه المالي حتى اصبح في الخمسينيات من القرن الثامن عشر ندا للحكومة البريطانية فاصبح محركا للأحداث العالمية من خلال دعمه للأطراف المتنازعة من أجل إدامة زخمه المالي، فقد رأينا كيف ان البنك دعم الاطراف التي شاركت في حروب الثورة الفرنسية، ثم من بعد ذلك الحرب الاهلية الامريكية التي وفرت له مردودات مالية كبيرة جدا فاقت مبالغ القروض التي قدمها لطرفي النزاع .

وتأسيسا على ذلك فان خصخصة المؤسسات المالية ولاسيما البنوك له نتائج ايجابية اهمها تقديم العون المالي للدولة دون حاجتها الى الاقتراض من المصارف الخارجية وهذا ينعكس بدوره على تنشيط الاقتصاد الداخلي للبلد، وفي المقابل وعلى الرغم من النتائج الايجابية لتلك المؤسسات المالية فإن لها من السلبيات ما يجعلها تبدوا وكأنها خصما للدولة بسبب مغالاتها في الربح على حساب المصلحة الوطنية وهذا ما حصل في الاشهر الاخيرة لحرب الوراثة الاسبانية حين اضطرت الحكومة الى توقيع اتفاقا مع البنك تحت وقع الحرب التي انهكت الاقتصاد البريطاني، فضلاً عن ذلك فإنها قد تصبح داعما للازمات الدولية والتي تستمد منها ديمومة التدفق النقدي .

الهوامش

(i) الملك وليام الثالث ملك انكلترا واسكتلندا وايرلندا ولد في 4 تشرين الثاني 1650, وبعد خلع الملك جيمس الثاني عام 1688 تم تنصيب ابنته ماري ستيوارت (1662-1694) ملكة على انكلترا عام 1689, إلا انها أصرت على تتويج زوجها ويليام الثالث الذي كان زوج أمه الملك جيمس الثاني وكانت أمه بنت الملك تشارلز الأول ملكاً ايضاً على انكلترا, فقد كانت تريد ان تترك أمور الحكم لزوجها, ينظر:

Historicus of Belfast, Ireland, the life of William III prince of orange and king of great Britnin and Ireland, No.date.

(2) Walter Bagehot, Lombard Street A Description of the Money Market , New York 1920, p43.

(iii) Quoted John Ramsay McCulloch, Historical sketch of the Bank of England, London 1831, P.12-14.

(iv) معركة بيتشي هيد: حدثت بين الأسطول البريطاني والأسطول الفرنسي داخل القنال الانكليزي أثناء حروب الملك ويليام أو حروب السنوات التسع في أوربا, وكان من ابرز نتائج تلك المعركة هو سيطرة الأسطول الفرنسي على بحر المانش, ينظر:

J.K. Langhton, The National study of noval history. Vol 12, New York 1898,P.83.

(4) Journal of the statistical society of London, Vol 19, No.3, sep 1856,P.272.

(5) Bank of England Archive (10A285/1) Index of the Book off the Subscription 1694 .

(6) Journal of the statistical society of London,Op.Cit.,P. 273.

(8) John Ramsay McCulloch, Op.Cit.,P.15-16.)

(9) David Macpherson, Annale of Commerce, Vol III, London 1805.P.45.)

(x) شارل الثاني ملك اسبانيا ولد في 6 تشرين الثاني 1661, وكان آخر ملوك اسبانيا من عائلة الهابسبورغ, تولى العرش يوم 17 أيلول 1665 وكان عمره اربع سنوات, وتوفي في الاول من تشرين الثاني عام 1700: ينظر.

Antonio Gily Zerate, Charles II King of Spain 1661-1700, De Santos

(11) A . Andreades, History of the Bank of England, Tranlated by Charitable Meredith, Westminster 1909,p.116-117.

(xii) عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين, التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الاولى, دار الفكر العربي, القاهرة 1999,ص182-183.

(13) Stephen Dowell, History of Taxation Taxes in England, Vol II, London 1889, P.445-446.

(xiv) الملكة آن بنت جيمس الثاني من أسرة ستيوارت ملكة بريطانيا وانكلترا وايرلندا ولدت يوم 6 شباط عام 1665, وأصبحت ملكة في 8 آذار 1702 بعد وفاة ابن عمها الملك ويليام الثالث وكانت اختها

ماري الثانية ملكة اسكتلندا, قضت معظم سنوات حكمها في حرب الوراثة الاسبانية, وكان من ابرز الأحداث في سنوات حكمها صدور مرسوم الوحدة الذي وحّد انكلترا واسكتلندا وويلز في Great Britain 1707 , بعد توحد العرشين والبرلمانيين وأصبحتا تسمى بريطانيا العظمى/1/5 توفيت في الاول من آب عام 1714: ينظر

Eugene Lawrence, The Days of Queen Anne, Chicago 1905.A.Andreades, Op.Cit.,122.

A.Andreades,Op.Cit.,P.122.)[15] (

Ibid.,P.122.) [16](

Ibid,P.122.) [17](

David Macpherson,Op.Cit.,P.33.) [18](

A.Andreados,Op.Cit.,P.124.)[19](

([20]) J.Stewart, An Enquiry into the principles of political Economy London 1767,P.447

(xxi) ويليام بيت سياسي بريطاني ولد في 28 آيار 1759 وهو بن ويليام بيت الاكبر الذي تلى رئاسة الوزراء في بريطانيا من 30 تموز 1766-14 تشرين الأول 1768, تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا مرتين الاولى من 19 كانون الاول 1783 الى 14آذار 1801 والثانية من 10 آيار 1804 -23 كانون الثاني 1806, وتوفى في 23 كانون الثاني 1806.

Lord Macaulay, life of William pitt, Boston, N.D.

A.Andreados, Op.Cit.,P.175-176.)23 (

([21]) McCulloch. A., Descriptive and Statical Account of the British Empire. London 1854,P.436-437.

([24]) William Newmarch, the loans Raised by Mr. Pitt during the first French war 1793-1801, London 1855,P.177.

A.Andreados, Op.Cit., P.177.) [2]5 (

C.F.Bastable, Public finance, third edition, london 1903,P.589-591) [26] (

William Newmarch, Op.Cit,P.39.)[27] (

A.Andreados, Op.Cit.,P.183.)[28] (

F.W. Hirst ,Political Economy of war, London 1914,P.161.)[29] (

(xxx) يلماز أوزتونا, تاريخ الدولة العثمانية, ترجمة: عدنان محمود سلمان ومحمود الأنصاري, مجلد 2, مؤسسة فيصل للتمويل, استانبول 1990, ص 46-55.

[xxxi] اسمه الحقيقي جورج هاملتون ويعرف بلقب(ايرل ابردين) ولد في اسكتلندا بأدنبرة في 28 كانون الثاني 1784 تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا في 19 كانون الاول 1852, ومن اشهر انجازاته ضم النمسا الى التحالف الدولي ضد نابليون عام 1813, وحل النزاع مع الولايات المتحدة بشأن الحدود الشرقية بموجب معاهدة (ديستر شيروتون) عام 1842, واستقال من رئاسة الوزراء في 30 1860, ينظر:/1855, وتوفي في 14 كانون الأول/كانون الثاني
Lord Stanmore, The Earl of Aberdeen, 3th edition, London 1905

(3[2]) B.A. Smith, Gladstone and the Bank of England. A study in Mid. Victorian Finance 1833-1866, thesis prepared for the degree master of arts, University of north Texas 2007, P.225-226.

([xxxiii]) ويليام غلادستون, سياسي ليبرالي ولد في 29 كانون الاول عام 1809 وشغل منصب وزير الخزانة أربع مرات للمدة ما بين 1853-1882, دخل البرلمان لأول مرة عام 1832, كما شغل منصب رئيس الوزراء أربع مرات منفصلة للمدة ما بين 1868 -1894, وكان ينتمي الى حزب المحافظين, توفي في 19 آيار 1898, ينظر:

John Morley, The life of William Ewart Goldston, Vol I. Macmillan 1903, P.461-470

(3[4]B.A. Smith, Op.Cit, P.227.)

[xxxv] الكنسول: وهي نوع من أنواع السندات الحكومية البريطانية المغطاة بالذهب وكان أول إصدار لها عام 1751 وتعد من السندات الدائمة ويمكن للحكومة البريطانية استردادها في أي وقت, ينظر:
Dunn William, The sort of Mr.Pitt DevelOping Eighteen Millions of Texas may be taken of and the three percent cousols, London 1819.

(6[3]B.A. Smith, Op.Cit, P.228-229.)

([37]) John Clapham, the bank of Englony: A history, vol2, Cambridge: Universities press 1945,P.251-253.

([38]) D.H.Inglis Palgrave, Bank Rate in England, France and Germany 1844-1878, London 1880,P.6.

([39]) Changes in Dark Rate, Minimum lending Rat, Minimum Bind I dealing rate, repo rate and official bank rate, Historical since 1694.p.55.

([40]Ibid.,p.56.)

(41) Candan Badem, the ottoman Crimean war 1853-1856,Boston, 1970, P.289.

(4[2]Ibid.,P.290.)

(4[3]Ibid, P.291.)

([44]Ibid., P.316.)

Ibid .,p.318.)[45](

Ibid.,P.294.) [46](

B.A. Smith, Op.Cit.,P.231.) [47](

([48]) Paul Kennedy, the rise and fall of the Great powers economic and military conflict from 1500-2000, New York 1989,P.176.

Paul Kennedy, Op, Cit.,P.177.) [49] (

Patricia Caemarven, Op.Cit.,P.292.)[50](

([51]) Jay Sexton, Debtor Diplomacy finance and American foreign relation in the civil war Era 1837-1873, Oxford 2005,PP.20-21.

Ibid., P.21.)[52](

Ibid.,P.79-80.) [53] (

Ibid., P.P. 80-81.) [54] (

Ibid.,P.82.)[55](

Ibid.,P.85.) [56](

([57]) Thomas P.Kettel, the history of the war dedt of England the history of the war dedt. Of the united states and the tow compared, No.date, P.4.

Thomas P.Kettell, Op.Cit.,P.6.) [58](

Ibid., P.6.)[59] (

Ibid., P.6.)[60] (

Jay Sexton, Op.Cit.,134.)[61] (

(6[2]) Caleb Huse, The Supplies for the Confederate army, Boston 1904, P.14

Jay Sexton, Op.Cit.,P.134-135) 6[3](

([64]) Richard Cecil Todd, confederate finance, university of Georgin press, 1954, P.18-19.

([65]) John ChrestOpher Schwab, The Confederate States of America 1861-1865 A Fanicail and Industrial History of the south the Civil war, New York 1901,P.139.

Jay Sexton, Op.Cit., PP.30-31.)[66](

Ibid.,P.143-159.)[67](

Ibid.,P.160-161.)[68](

([69]) J.Barr Roberstn, the confederate Debt and private southern debets, London 1884, P.13.

Jay Sexton, Op.Cit, P.171.)[70](

Richard Cecil Todd, Op.Cit, P.58-59.)[71](
Ibid.,p.48-52)[72] (